

عباس شبلاق*

أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا**

فلسطين كبلد مستقبل للمهاجرين

كانت فلسطين في وقت من الأوقات بلداً مزدهراً نسبياً، ومركزاً تنويرياً في منطقة الشرق الأوسط. وقد جذبت على الدوام المهاجرين. ومن هاجر إليها طور ارتباطاً عميقاً بالبلد. وباستثناء الهجرة اليهودية التي تمت إلى حد كبير بحوافز سياسية، شهدت الهجرة إلى فلسطين تحت الانتداب البريطاني وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ازدياداً مطرداً. وجذبت إليها، ضمن من جذبت، مقاولين ورجال أعمال وحرفيين وعمالاً من الدول العربية المجاورة، وغيرها من الدول.

يصف محمود يزبك في دراسته عن الهجرة العربية إلى حيفا (1988، ص 89) كيف جذبت المدن الفلسطينية المزدهرة العمال والحرفيين المهاجرين من الدول المجاورة وغيرها. وقد أطلق المهاجرون على المناطق التي سكنوها وشكلوا فيها الأغلبية أسماء بلادهم الأصلية، مثل: "سوق الشوام". كما أنشأوا مراكز وهيئات مجتمعية خاصة بهم، مثل: "الجمعية المصرية" و"الجمعية السورية". وكان لهؤلاء المهاجرين تأثير في كل مناحي حياة المدن التي استقروا بها. وعلى الرغم من غياب أية أرقام دقيقة فيما يتعلق بعدد الأجانب ممن أقاموا بفلسطين سنة 1948 بصورة دائمة، فإنه يمكن تقدير أن عددهم بلغ 100.000 شخص على الأقل. هذا عدا المستخدمين البريطانيين العاملين في دوائر الانتداب. وهذا العدد يمثل ما نسبته 8٪ من مجموع السكان آنذاك.

وحتى وقت قريب كان عرب المشرق العربي، ومنهم الفلسطينيون، لا يرون في أوروبا وجهة لهجرتهم. ومع منقلب القرن العشرين تقريباً، بدأ عدد قليل من الطلاب العرب التوجه إلى أوروبا بغرض التحصيل العلمي. أما موجة الهجرة الأولى التي اكتسحت المنطقة، فقد تمت تقريباً عند منقلب القرن التاسع عشر خلال فترة الحكم العثماني، وكانت وجهة المهاجرين أميركا الجنوبية، ثم أميركا الشمالية لاحقاً. وكان

(*) زميل باحث في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أوكسفورد.

(**) ورقة قدمت إلى ورشة بحث عقدت في جامعة أوكسفورد في أيار/مايو 2000، وجرى تحديثها وتنقيحها لاحقاً، وستنشر قريباً في كتاب بعنوان "الشتات الفلسطيني في أوروبا: تحديات الهوية المزدوجة والتكيف"، تحرير عباس شبلاق.

الفلسطينيون جزءاً من موجة الهجرة هذه. وما الجالية الفلسطينية الراسخة في تشيلي اليوم سوى مظهر من مظاهر حركة الهجرة المذكورة. وهذا يشرح أيضاً أسباب وجود واحدة من أقدم الجوالي الفلسطينية في أوروبا في جزر الكناري، حيث كان المهاجرون الفلسطينيون إلى الأمريكتين يتوقفون لمدة أشهر، ثم لا يلبث بعضهم أن يستقر بالجزيرة. وهو ما أوضحه خوسيه أبو طربوش في ورقته المقدمة إلى ورشة أوكسفورد. ويذكر جمال عدوي، في دراسته عن الهجرة الفلسطينية إلى أميركا مع مطلع القرن العشرين (1993، ص 131)، أن السلطات العثمانية سحبت في حالات كثيرة جنسيات الفلسطينيين الذين هاجروا إلى أميركا بعد حصولهم على الجنسية الأميركية، وأن سلطات الانتداب البريطاني منعت آلافاً منهم من دخول فلسطين عندما قرروا العودة إليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويشير عدوي، استناداً إلى أرقام تضمنها تقرير اللجنة الملكية لسنة 1937، إلى أن من مجموع 9000 شخص طلبوا العودة إلى وطنهم من الفلسطينيين المهاجرين إلى أميركا، لم يسمح البريطانيون سوى لـ 100 شخص بدخول فلسطين.

على صعيد آخر، كان هناك حركة هجرة أخرى في الاتجاه المعاكس من جانب الأجانب إلى فلسطين، وذلك لأسباب دينية وتجارية. وفي الحقيقة حظيت فلسطين بالنصيب الأكبر من هجرة المسلمين الأوروبيين إلى المنطقة. ومن هؤلاء البوسنيون والشيشان، فضلاً عن الأتراك والإيرانيين. ومن الممكن ماثلة فلسطين بلبنان في هذا الصدد، لجهة هجرة جوال مسيحية أجنبية إليه مثل: الأرمن واليونان والروس والألمان من فرسان الهيكل (Templers) والفرنسيين والمالطيين والإيطاليين. وفي بعض المدن الفلسطينية الكبرى، مثل القدس وحيفا ويافا، كان هناك أحياء خاصة بالأجانب تدعى "حارات"، وتدل على الأصل الإثني أو الديني لتلك الجوالي الأجنبية.

وحتى بعد طرد الفلسطينيين وتشتتهم سنة 1948 اختار عدد قليل منهم الاستقرار بأوروبا، والأقل استقر ببريطانيا. وهؤلاء كانوا في الغالب من العاملين في الخدمة المدنية مع سلطات الانتداب البريطاني، أو من الطلاب ممن تقطعت بهم السبل في بريطانيا وانقطعوا عن عائلاتهم بعد نكبة 1948 وتشبَّت نحو 800.000 فلسطيني. وعلى الرغم من أنه كان في إمكان المهاجرين الفلسطينيين إلى بريطانيا استبدال جوازات سفرهم الفلسطينية، الصادرة عن سلطات الانتداب البريطاني، بأخرى بريطانية حتى بداية الستينات، كما يؤكد ذلك القاضي البريطاني ذو الأصل الفلسطيني يوجين قطران (2000)، فإن أعداداً قليلة جداً - ومعظمها من الملتحقين بالخدمة مع سلطات الانتداب - فعلت ذلك. وربما هذا يعود إلى عدم اطلاع الفلسطينيين ومعرفتهم بهذا الخيار، أو إلى سبب يبدو معقولاً أكثر وهو عدم رغبة اللاجئيين الفلسطينيين في العيش في بلد بعيد عن وطنهم الذي يتوقون إلى العودة إليه.

وبعد أكثر من عشرة أعوام، أي في أواسط الستينات، بدأ يتوافد إلى ألمانيا الغربية آنذاك، طلباً للعمل، مئات من العمال الفلسطينيين ممن يحملون جوازات السفر الأردنية بشكل رئيسي. وكانوا أرسلوا كجزء من قوة العمل للمساهمة في برنامج إعادة البناء والإعمار، بموجب اتفاق بين الحكومتين الألمانية والأردنية. ولم يكن للاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من أراض فلسطينية في حرب 1967 تأثير مباشر في حركة الهجرة صوب أوروبا. وقد أصبح نحو 300.000 فلسطيني من سكان قطاع غزة والضفة الغربية، ممن كانوا في الخارج خلال الحرب لدواعي العمل والدراسة، وحتى الزيارة، نازحين (Displaced) حين رفضت إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى المناطق المحتلة، ففقدوا نتيجة ذلك حقوق إقامتهم هناك. وقررت الأغلبية العظمى من هؤلاء المهجرين الإقامة بالمنطقة. وبعضهم كان طرد أصلاً من مدنه وقراه سنة 1948 فلجأ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم أصبح بعد حرب 1967 لاجئاً للمرة الثانية.

باختصار: لم يكن هناك، حتى وقت قريب، ما يؤسس لتاريخ هجرة فلسطينية واسعة النطاق إلى أوروبا. وكانت الهجرة الفلسطينية تحددت في اتجاه الدول العربية المجاورة وفي اتجاه سوق العمل في الدول الخليجية المنتجة للنفط قبل أن يفرض المزيد من القيود على إجراءات الدخول إلى تلك الدول، الأمر الذي حد من تدفق الهجرة في العقدين الماضيين.

أنماط الهجرة الفلسطينية إلى أوروبا وأسبابها

منذ السبعينات، وخصوصاً في الثمانينات والتسعينات، بدأ يظهر تغير في أنماط الهجرة الفلسطينية إلى أوروبا، كنتيجة غير مباشرة لتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، وبشكل مباشر كنتيجة للاضطراب السياسي الذي اجتاح المنطقة فيما بعد. فقد سدت إسرائيل طريق العودة أمام الآلاف من الفلسطينيين من سكان قطاع غزة والضفة الغربية، كما حولت سكان هذه المناطق الأصليين من مواطنين إلى أجانب تطبق عليهم قواعد الإقامة الخاصة بالأجانب. واعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات والقرارات الإدارية التي تهدف، في واقع الحال، إلى إفراغ هذه المناطق من سكانها الفلسطينيين وإحكام سيطرتها عليها. ولم تكن هذه الإجراءات في الواقع سوى تطهير عرقي بوسائل إدارية مخالفة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. من جهة أخرى، أدى ظهور حركة المقاومة الفلسطينية والعلاقات غير السهلة، وأحياناً الصدامية، بينها وبين حكومات الدول العربية المضيضة، وبشكل رئيسي الأردن ولبنان، إلى إشاعة جو من التوتر وفرض قيود جديدة على الفلسطينيين. ورأى بعض الحكومات في الانبعاث

الوطني للفلسطينيين تهديداً لأمنه واستقراره الوطني. وقد دفعت مواجهات العنف بين الفلسطينيين والحكومات - في الأردن سنة 1970، وخلال الحرب الأهلية في لبنان التي توجت بالغزو الإسرائيلي سنة 1982 - والقيود المتزايدة المفروضة على حركتهم، فضلاً عن فقدانهم حقوق الإقامة المضمونة والأمنة بعدد من الدول العربية، بالفلسطينيين إلى البحث عن ملجأ آمن خارج الحدود الجغرافية للمنطقة العربية التي باتت تضيق بهم.

ويوضح حنفي (2001، ص 151)، على سبيل المثال، أن المقاولين ورجال الأعمال الفلسطينيين بدأوا الهجرة إلى أوروبا، وخصوصاً إلى بريطانيا وأيضاً إلى الولايات المتحدة الأميركية كملاذ آمن لاستثماراتهم، بديلاً من لبنان بعد اندلاع الحرب الأهلية. وفي الحال تبع هذا التحرك الأسهل للمقاولين ورجال الأعمال هجرة الحرفيين، مثل المهندسين والأطباء وأصحاب مهنة التعليم الذين جذبتهم أميركا الشمالية بشكل رئيسي، غير أن بعضهم لم يذهب أبعد من حدود أوروبا.

وبالتدرج تحولت الرغبة الفردية في الرحيل والهجرة خلال السبعينات إلى رغبة جماعية تمارسها فئات متألفة في أوضاعها وعائلات ممتدة، كما هي الحال بين سكان المخيمات المدمرة في لبنان في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية، وفي أعقاب الآثار الكارثية للغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982 وطرد منظمة التحرير من بيروت، وما لحق ذلك كله من مجازر (مجزرة صبرا وشاتيلا على سبيل المثال). وبدأ اللاجئون الفلسطينيون مغادرة لبنان إلى أوروبا بأعداد كبيرة، متوجهين بالدرجة الأولى إلى ألمانيا، وفيما بعد إلى الدول الاسكندنافية ودول أخرى في أوروبا الغربية، وأيضاً إلى الدول الاشتراكية السابقة في وسط أوروبا وشرقها، وباختصار أي بلد يقبل بهم ويمنحهم ما حرّموه لعقود طويلة: الأمان، والحرية، والعمل، وجواز السفر، وحقوق المواطنة الكاملة.

بدأت أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين، طوال العقد الماضي، البحث عن اللجوء السياسي في أوروبا وبلاد أخرى، بينها كندا وأستراليا بصورة رئيسية. ومصدر هذا اللجوء أساساً المناطق الأكثر حرماناً، حيث لا يتمتع اللاجئون بأوضاع إقامة مضمونة، وحيث يُحرّمون حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. ويحمل معظم الباحثين عن اللجوء وثائق سفر صادرة عن حكومتي لبنان ومصر، أو جوازات سفر أردنية مؤقتة صادرة خصيصاً لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، أو ممن رفضت السلطات المختصة تجديد وثائق سفرهم، أو ممن لا يحملون وثائق سفر البتة. ووصل إلى بريطانيا خلال التسعينات نحو 10.000 فلسطيني فقط، بينما تقدم عدد أكبر بطلب اللجوء في ألمانيا والدول الاسكندنافية.

ولأن الدول الأوروبية تبنت، على نحو متزايد، سياسة تضيق وتقييد إجراءات

الدخول إلى أراضيها، فإن الفلسطينيين - كغيرهم من المهاجرين القادمين من مناطق النزاعات ومن المناطق المحرومة - وجدوا أنفسهم مضطرين إلى البحث عن مسارب هجرة صعبة وخطرة في محاولتهم الوصول إلى أوروبا والبلاد الصناعية الأخرى. وغالباً ما يدفع كثيرون من طالبي اللجوء، من فلسطينيين لبنان، لتجار ووسطاء مبالغ تتراوح بين 5000 و10.000 دولار أميركي. وخلال رحلة عذابهم الطويلة يتعرضون دائماً لأنواع شتى من المخاطر، ولأشكال متعددة من الاستغلال، وحتى للسجن. وفي بعض الحالات تنتهي رحلتهم تلك في البلد الخطأ، أي غير المقصود أصلاً، أو أنهم يدفعون حياتهم ثمناً لحظهم العاثر، كأن يقضوا غرقاً في البحر. وأكثر فأكثر أخذت تظهر أسماء فلسطينية على قائمة المهاجرين ممن لفظتهم الأمواج وألقت بجثثهم على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وعلى ضفاف الأنهر في أوروبا.

إن محاولة اقتلاع اللاجئين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم أصلاً، والعمل على استقرارهم بمناطق بعيدة عن حدود الدولة اليهودية، لدفعهم بعيداً أكثر عن المنطقة العربية، تقع في صلب المشروع الصهيوني في فلسطين. والإجراءات المتصاعدة لتقييد حرية حركة الفلسطينيين، وحصص فرص توظيفهم، وإنكار حقوقهم في الإقامة الآمنة والمضمونة، وحرمانهم من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدول العربية، سواء كانت تلك الإجراءات مقصودة أو غير مقصودة، تسهل على ما يبدو محاولات الإبعاد تلك. وبما أن أبواب عودة اللاجئين إلى وطنهم موصدة من جانب إسرائيل، والقيود المفروضة عليهم تزداد، والتمييز الممارس ضدهم يتصاعد في بعض الدول العربية المضيضة، فإن الحيز والفضاء أمام اللاجئين الفلسطينيين يضيقان في كل وقت، وتبدو الهجرة إلى خارج المنطقة العربية الخيار الوحيد المعقول.

ومما يستحق أن نلفت الانتباه إليه هنا أن بعض الدول العربية المضيضة - مثل لبنان ومصر - يميل إلى حذف أسماء اللاجئين الفلسطينيين من سجلاته الرسمية، أو إلى سحب وثائق سفرهم في حال اكتسبوا حق الإقامة ببلد جديد. وهو إجراء نفسه الذي طبقته إسرائيل بقسوة في حق فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وما زالت تطبقه في حق الفلسطينيين من سكان القدس.

بات من المقبول على نطاق واسع أن الدولة الفلسطينية في حدود 1967 يمكن أن تشكل حافزاً على حل مشكلة اللاجئين. وفي إثر توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، شرع عدد من رجال الأعمال والمهنيين الفلسطينيين الراسخين في المنفى، وخصوصاً من يرتبط منهم بعلاقات وروابط عائلية قوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التواصل والاستثمار هناك، وفي العودة للعيش في المناطق المدارة فلسطينياً. وخلال الفترة 1994 - 1997 كان يمكن ملاحظة حضور العائلات المغتربة والعائدة من أميركا وأوروبا في المدارس والمعاهد

التعليمية، كما في مؤسسات القطاع الخاص وفي أوساط المنظمات غير الحكومية. على المرء أن يتذكر، مع ذلك، أن أكثر من ثلثي العائدين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، والبالغ عددهم 150.000 نسمة تقريباً، هم من كادر منظمة التحرير والعاملين فيها وعائلاتهم. ثم إن إسرائيل ما زالت تتمتع بصلاحيات الرفض والقبول في إصدار بطاقات الهوية من جانب السلطة الفلسطينية، والتي تسمح للفلسطينيين بالإقامة بوطنهم. ووفقاً لإعلان المبادئ كان من المفترض أن ينتهي هذا التدبير في أيار/مايو 1998 مع انتهاء الفترة الانتقالية وإنشاء الدولة الفلسطينية. إلا إن الأغلبية العظمى من المدنيين الفلسطينيين، ممن تقدموا بطلبات العودة إلى غزة والضفة الغربية، لم يسمح لها بذلك؛ فلجأ بعض أفرادها إلى أسلوب آخر، وذلك بالحصول على تصريح زيارة يسمح له بإقامة مؤقتة، لكنه أثر البقاء ولو بصورة غير شرعية. وتشير التقديرات الإسرائيلية، غداة انطلاق الانتفاضة الشعبية في خريف سنة 2000، إلى وجود نحو 40.000 شخص عرضة للسجن والإبعاد في حال تم القبض عليهم.

سعى ائتلاف اليمين الإسرائيلي، الذي تولى السلطة منذ سنة 1996، للرجوع عن اتفاق السلام وإلغائه في الواقع العملي. وكان بين الخطوات التي اتخذتها إسرائيل، في هذا الإطار، إقفال الطريق الضيق الذي شقه اتفاق أوسلو أمام عودة بعض الفلسطينيين. لا بل إن العنف المتزايد، والقمع، وزيادة الإحساس بعدم الأمان، باتت كلها تدفع بحراك سكاني في الاتجاه المعاكس. وفي الواقع بدأ بعض حملة جوازات السفر الفلسطينية، الصادرة عن السلطة الفلسطينية مؤخراً، طلب اللجوء في أوروبا، وكذلك فعل حملة الوثائق من لبنان وغيره من الدول العربية. وهؤلاء، بصورة رئيسية، شباب في مقتبل العمر يحركهم هدف مشترك في إيجاد مأمّن من العنف والاضطهاد يمكنهم من مواصلة تحصيلهم العلمي الذي أصبح هدفاً بعيد المنال أمام هذا الجيل من الفلسطينيين.

التوزع الديموغرافي والوضع القانوني

من الصعب التحقق بدقة من عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في أوروبا، لأنهم يصنفون في معظم الحالات في خانة واحدة مع المهاجرين الآخرين الوافدين من الدول التي وصلوا إليها آخر مرة قبل هجرتهم، أو أنهم يضافون إلى فئة الأشخاص المحرومين من الجنسية، أو غير المحددة جنسيتهم. وفي بريطانيا، على سبيل المثال، يوضع كل المهاجرين من "الشرق الأوسط" - بما فيه تركيا وإيران وإسرائيل ودول المشرق العربي - في السلة نفسها. وعلى الرغم من ذلك فإن تقديراً قريباً من الواقع

يستند إلى مصادر متعددة، بما في ذلك وكالات الهجرة وممثلات منظمة التحرير ونشطاء في مجال الخدمة الاجتماعية بين الجوالي الفلسطينية في عدة دول أوروبية، يحدد أعداد الفلسطينيين أو المتحدرين من أصل فلسطيني في الدول الأوروبية بنحو 191.000 لاجئ، يعيش معظمهم في دول الاتحاد الأوروبي، لكن أعداداً مبعثرة أقل موجودة أيضاً في دول وسط أوروبا وشرقها، موزعين على النحو التالي:

توزع الفلسطينيين في أوروبا، ٢٠٠١

البلد	العدد التقديري
ألمانيا	٨٠,٠٠٠
الدول الاسكندنافية	٥٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٠,٠٠٠
إسبانيا	١٢,٠٠٠
فرنسا	٥٠٠٠
اليونان	٤٠٠٠
دول أخرى	٢٠,٠٠٠
الإجمالي	١٩١,٠٠٠

يقدر غضبان في مداخلته المقدمة إلى ورشة أوكسفورد أن الفلسطينيين من لبنان يشكلون نحو 80% من إجمالي عدد الفلسطينيين المقيمين بألمانيا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة إلى باقي الدول، على الرغم من تسجيل نسب أقل من الوافدين إليها من لبنان. ويعود هذا الأمر إلى العلاقة بين الهجرة ووضع الفلسطينيين في بلد اللجوء الأول. وفي الدول المضيفة، التي تمارس التمييز ضد الفلسطينيين عن طريق حرمانهم من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، تكونت عوامل قوية تدفع في اتجاه الهجرة. وبحسب المسح الذي أجراه معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو، المعروف باسم فافو (FAFO)، في نيسان/أبريل 2000، أدت الهجرة من لبنان إلى تقليص عدد الفلسطينيين المقيمين هناك إلى نحو 200.000 شخص. وهذا أقل كثيراً من الأرقام المعممة على نطاق واسع، والصادرة عن الأونروا أو عن الدولة اللبنانية (350.000 - 400.000)، أي أن رقم فافو يقل بنحو 150.000 - 200.000 عن أرقام الأونروا والدولة اللبنانية.

ويؤكد مسح فافو أن لدى كل واحد من عشرة فلسطينيين مقيمين بلبنان شخصاً واحداً من أقرب أقربائه يعيش في أوروبا. وبصورة عامة، هناك رغبة لدى الشباب العربي في الهجرة تنذر بالخطر، بحسب ما يقول تقرير حديث بعنوان "تقرير التنمية

البشرية العربية" صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2002, p. 30)؛ وهذا بسبب الركود الاقتصادي العام الذي يجتاح المنطقة. ويلاحظ التقرير نفسه أن ما يقارب نصف الشباب العربي الذين تمت مقابلتهم، من عمر 14 عاماً إلى 20 عاماً، عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى دول أخرى، وبصورة رئيسية خارج المنطقة العربية، الأمر الذي يدل بوضوح على عدم رضاهم عن الأوضاع الراهنة في بلادهم الأصلية، وعن آفاق المستقبل في تلك البلاد. وفي الواقع، إن لدى الفلسطينيين دوافع أكبر إلى الهجرة بسبب ضآلة الفرص المتاحة أمامهم.

إن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين الوافدين حديثاً إلى أوروبا محرومة من الجنسية (Stateless)، وتحمل إما وثائق سفر وإما جوازات سفر فلسطينية لا تزال تعتبر في الواقع وثائق سفر بموجب القانون الدولي إلى أن يحين الوقت الذي توجد فيه دولة فلسطينية كاملة السيادة. وغني عن القول إن اللاجئين الفلسطينيين المطرودين من وطنهم سنة 1948 لم يفقدوا بيوتهم وأموالهم فحسب، بل فقدوا مواطنتهم (citizenship) أيضاً. وبحسب تقدير شبلاق (Shiblak, 2002)، فإن أكثر من نصف العدد الإجمالي للفلسطينيين في أرجاء العالم كافة، محرومون من الجنسية في الوقت الحاضر. والحرمان من الجنسية (statelessness)، أو فقدان المواطنة (non-citizenship)، مسألة فرض على الفلسطينيين اعتياد التعايش معها، على الرغم من حقيقة ما يتعرضون له بسببها هم وذرايهم من ممارسات تمييز على نحو مستمر. ويجب أن يتذكر المرء أن الفلسطينيين استبعدوا من نظام الحماية الدولية للاجئين، بما في ذلك اتفاقية جنيف (1951) الخاصة بوضع اللاجئين (وفق الفقرة الرابعة من المادة الأولى - 1D)؛ ومن صلاحيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ UNHCR (وفق الفقرة السابعة من النظام الأساسي للمفوضية)؛ ومن المعاهدة الدولية الخاصة ببعديمي الجنسية لسنة 1954 (وفق الفقرة الثانية من المادة الأولى في المعاهدة). ومع ذلك يرى بعض المختصين، بمن فيهم تاكنبرغ (Takkenberg, 1998)، وهم على حق، أن تدابير الاستبعاد من الحماية يجب أن تطبق في مناطق عمليات الأونروا فقط. وفي واقع الحال فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدخلت في وضع اللاجئين الفلسطينيين مرتين على الأقل: الأولى، عندما انقطع الفلسطينيون في الكويت خلال حرب الخليج الأولى؛ والثانية، عندما طردوا من ليبيا في صيف سنة 1995. وربما كان الأمر الأكثر مدعاة للاهتمام التوضيح الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر 2002 كدليل إرشاد لموظفيها ووكالات الهجرة في الدول الأعضاء بشأن تطبيق الفقرة 1D من اتفاقية جنيف (1951) بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين. فقد تبنت المفوضية أخيراً الرأي القائل بتطبيق نظام الحماية الدولية الخاص باللاجئين

وعديمي الجنسية على اللاجئين الفلسطينيين، وذلك خارج مناطق عمليات الأونروا الخمس، وهي: الأردن، وسورية، ولبنان، والضفة الغربية، وقطاع غزة.

وفي الأونة الأخيرة بدأت وكالات الهجرة والمحاكم في بعض الدول الأوروبية الأطراف في المعاهدة الدولية الخاصة بعديمي الجنسية (1954)، وفي المعاهدة الخاصة بالحد من ظاهرة فقدان الجنسية (1961)، تلتفت إلى هذا الوضع. كما بدأ بعض المؤسسات يعترف بأن الفلسطينيين من طالبي اللجوء مخولون الحصول على الحماية التي تكفلها المعاهدات الدولية المذكورة سابقاً. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك حالة من الارتباك وعدم الوضوح في معظم الدول بشأن كيفية التعامل مع الفلسطينيين، في ظل ميل الدول الأوروبية المتزايد إلى إغلاق أبوابها أمام الهجرة، في حين تتشدد بالتزامها المعاهدات الدولية والتعبير بالكلام على الأقل عن تقيدها بها.

وفي جلسة خاصة عقدتها اللجنة الخاصة باللاجئين للمجلس الأوروبي في مدينة بودابست في كانون الأول/ديسمبر 2002، أقر المشاركون، بمن فيهم برلمانيون وخبراء هجرة وأكاديميون وممثلون عن عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية، وشارك فيها كاتب هذه الدراسة، أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسي في الأساس، وأن الأسرة الدولية لا تستطيع التحلل من التزاماتها في هذا الشأن. ولما كانت الجلسة خصصت للنظر في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا، فقد وافق المشاركون على عدد من التوصيات، بينها: (أ) دعوة الدول الأوروبية إلى تبني سياسة واضحة ومتجانسة إزاء التعامل مع طالبي اللجوء من الفلسطينيين في أوروبا؛ (ب) شمول الفلسطينيين بنظام الحماية الدولية الخاص باللاجئين وعديمي الجنسية؛ (ج) تخفيف القيود على دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى أوروبا في إطار لم شمل العائلات التي تعيش في أوروبا؛ (د) منح العمال المهرة وأصحاب المهن من الفلسطينيين تصاريح عمل لفترات محدودة.

هناك اعتقاد لدى بعض الناشطين السياسيين من الفلسطينيين أن استقبال الدول الصناعية المتقدمة للاجئين الفلسطينيين "مؤامرة" هدفها تصفية قضية اللاجئين. وبطبيعة الحال فإن تشتت اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة العربية وخارجها كان، ولا يزال، أحد أهداف السياسة الإسرائيلية الرسمية. لقد عرضت كندا، بصفتها رئيس - حاملة المطرقة - مجموعة العمل بشأن اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، وبعض الدول الأخرى، استيعاب عدد من اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق سلام شامل يحظى بالموافقة التامة من الجانب الفلسطيني. إن مبدأ الاختيار الفردي الحر سيؤدي بالتأكيد إلى توسيع خيارات اللاجئين الفلسطينيين، من دون أن يمس حقهم في العودة. وهذا المبدأ يجب أن يكون، من وجهة نظرنا، أحد المبادئ الرئيسية في أي تسوية لمشكلة اللاجئين مستقبلاً.

مع ذلك لا بد من توضيح أن الافتراض القائل بأن الدول الأوروبية تفتح أذرعها واسعاً للترحيب باللاجئين الفلسطينيين ليس أكثر من وهم يفتقر إلى أي أساس واقعي. والمفترض أن تستقبل الدول الأوروبية اللاجئين من مناطق النزاعات، وبصورة خاصة حين يجبر الناس على الهرب حفاظاً على حياتهم، على اعتبار أن هذا جزء من التزاماتها الدولية.

وفي واقع الحال، فإن الكتلة الرئيسية من اللاجئين الفلسطينيين الذين تم استقبالهم في ألمانيا والدول الاسكندنافية، في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كانت من فئة المهاجرين الذين غادروا لبنان في إثر إخراج منظمة التحرير من بيروت، وفي أعقاب المجازر التي تعرض لها اللاجئون في المخيمات بعد ذلك. لكن الكثير من الدول الأوروبية خلال السنوات القليلة الماضية أصبح أكثر تهيئاً وتلكؤاً في شأن تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة باللاجئين وعديمي الجنسية على أراضيهم. وفي هذا الصدد يرى الخبير الاقتصادي البريطاني هاريس، في كتابه الأخير عن الهجرة من دول الجنوب (Harris, 2002)، أن الدول الأوروبية تغلق الأبواب أمام دخول اللاجئين الحقيقيين، في حين تتبنى سياسات هجرة انتقائية تهدف إلى استقبال العمال الأجانب المهرة، بغرض الحفاظ على مستوى معيشة شعوبها المرتفع نسبياً، قياساً بمستوى معيشة بقية شعوب العالم. ولذا يواجه طالبو اللجوء الحقيقيون من الفلسطينيين صعوبة متزايدة في العثور على ملجأ في تلك الدول، وكثيرون منهم أعيدوا، أو رحلوا، وتركوا ليواجهوا مصيراً قاتماً، بما في ذلك السجن أو الانقطاع والدوران بين المطارات ونقاط الحدود، من دون أن يقدم لهم أي بلد ملجأ، أو التعرض للموت في بعض الحالات القصوى.

الخصائص الاجتماعية

وتحديات التكيف

تتصف مجتمعات الفلسطينيين في أوروبا بتنوع مهم، وخصوصاً فيما يتعلق بهويتها، ومن حيث مكانة المرأة وتتابع الأجيال، ومن حيث خلفيتها الاجتماعية والثقافية، وتجربتها في بلد اللجوء الأول، ووضعها القانوني، ومستويات اندماجها في مجتمعاتها المضيفة الجديدة. وفي الإمكان التمييز بشكل لافت بين فئتين رئيسيتين منها: الأولى هي الأصغر والأعمق رسوخاً والأكثر اندماجاً؛ والثانية هي الأكبر، وتشمل المغتربين الأقل تمتعاً بالامتيازات التي توفرها المجتمعات الجديدة ممن وصلوا في وقت متأخر خلال العقدين الماضيين طلباً للجوء في أوروبا. إن التفاعل والاختلاط بين هاتين الفئتين من المجتمعات ليسا قويين على الدوام. وتتشارك الفئتان المذكورتان في معظم الخصائص التي حددها سفران (Safran 1991, pp. 83-99)،

بما في ذلك الصدمة النفسية الناجمة عن تجربة التشقت، والذاكرة الجماعية، والأساطير المضخمة عن الوطن، والرؤية المثالية عن وطن الأجداد المفترض "المزعوم"، والالتزام الجماعي بالمساعدة في بناء الوطن وإصلاحه وتحقيق أمنه وازدهاره، وحتى إعادة بعثه من جديد، وتطوير حركة عودة إليه تحظى باستحسان جماعي. كذلك فإن التنقل والانتقال بين مختلف الفئات الاجتماعية أمر شائع في أوساط المجتمعات المهاجرة. والفلسطينيون ليسوا استثناء في هذا المجال. وبحسب تورتن وغونزاليز (Turton & Gonzalez 1999, p. 17)، هناك خاصيتان تشكلان هويات الأقليات - بما في ذلك المجتمعات المهاجرة - ويمكن ملاحظتهما بسهولة. ويوضح تورتن الخاصية الأولى لتلك الهويات بأنها غير ثابتة ومحددة وغير متناغمة، لكنها متوائمة مع الأوضاع المستجدة (Situational)، وفي عملية تركيب مستمرة. أما الخاصية الثانية فهي أنها دينامية وغير متجانسة، لكنها متميزة داخلياً وفق متغيرات متعددة، مثل: العمر، والتجربة، ونوع الجنس، والتعليم، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

حقاً إن تشقت مجموعات صغيرة مبعثرة في المجتمعات الجديدة، وفشل تلك المجموعات في الاحتفاظ بروابط قوية بالوطن الأم لأسباب خارجة عن سيطرتها، أديا إلى إضعاف روابط المجتمع والحس بالهوية على المستوى الوطني، ولا سيما بين الأجيال الجديدة. وأكثر من ذلك، إن الأنشطة السياسية للمجتمعات الفلسطينية في أوروبا قلّت فاعليتها بشكل عام خلال العقد الماضي. وكانت استجابة وردات فعل المجموعات المتعددة مختلفة، وتأثرت بعوامل أخرى متعلقة بالأمر، مثل: مستوى التعليم، والاعتماد على بيئة ثقافية جديدة، ونوعية المساعدة التي تقدمها المجتمعات المتبينة. وعلى سبيل المثال، لاحظ المشاركون في ورشة أوكسفورد وجود أعداد لا يستهان بها من أعضاء الجوالي الفلسطينية في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، وإلى حد أقل في ألمانيا ودول اسكندنافيا، قد تمكنت من تحصيل مستويات متنوعة من التعليم العالي، ضمن النظام المحلي، وأن اللاجئين أبدوا رغبة أكبر في الانفتاح والاندماج والقيام بدور أكثر حيوية في الحياة العامة للمجتمع الجديد الذي وجدوا أنفسهم فيه. وفي مثال جزر الكناري، حيث وجود الفلسطينيين قديم، وبسبب البعد والعزلة، كان المهاجرون الفلسطينيون مهيين للتمثل (Assimilation) وعبور الحاجز الديني، كما أوضح أبو طربوش، ومع ذلك تمكنوا من الاحتفاظ بتراثهم وثقافتهم الفرعية (Sub-culture) المتميزة، وبروابط مجتمعية قوية في نطاق تلك الثقافة. أما في الدول الاسكندنافية فإن العائلات الفلسطينية الوافدة حديثاً تبدو غير مهياة، وإلى حد كبير، لتلقي صدمة الانتقال الثقافي، إذ إن أغلبيتها ترى في الثقافة الجديدة تهديداً لقيمها وهويتها. ونتيجة ذلك يوجد ميل أكثر في اتجاه الانعزال والعلاقات العائلية الضيقة

والمحدودة، كما أن هناك روابط أعمق بالمسجد والتخندق في مواقع "مجموعات" دينية، هذا بينما يجد الجيل الثاني من الفلسطينيين صعوبة متزايدة في التوفيق بين ثقافته الأصلية والثقافة المتبناة. وعلى هذا الجيل أن يعاني بسبب أزمة الهوية المترتبة على ذلك.

وإذا لم نتوقف كثيراً أمام قصص النجاح الفردي الذي حققه بصورة رئيسية رجال أعمال ومهنيون متعلمون أسسوا أنفسهم منذ فترة طويلة، فإن أفراد أغلبية مجتمعات اللاجئين متأخرة النشأة يواجهون صعوبات هائلة في التكيف والاندماج في المجتمعات الجديدة. وهناك أرقام تندر بالخطر تتعلق بوضعهم التعليمي وأفاق فرص عملهم، وخصوصاً في الدول الاسكندنافية وألمانيا، نتيجة تأثير التغيرات الاجتماعية وال نفسية والثقافية التي عليهم التكيف إزاءها، في نفسيتهم (سيكولوجيتهم) الجماعية، وكذلك نتيجة صورتهم في نظر المجتمعات المضيفة، بصفتهم مهاجرين غرباء. وتبدو واضحة بشكل مؤلم علامات خيبات الأمل والارتباك والتشوش بسبب التغيرات العصبية هائلة الأثر التي عليهم اختبارها. ويمتد هذا التشوش ليطال أيضاً إدراكهم لدورهم وفهمهم له في المجتمعات الجديدة التي يحاولون دخول نسيجها الاجتماعي الداخلي، وكذلك إدراكهم لدورهم فيما يتعلق بوطنهم وبلدهم الأصلي.

ومن الجلي أن مسائل السن ونوع الجنس تعتبر عوامل حاسمة في تحديد مواقف المهاجرين الفلسطينيين. فصغار السن وأصحاب المهارات والخبرة منهم يتكيفون جيداً، قياساً بمن هاجروا في عمر متأخر أو بمن يفتقرون إلى المهارة والخبرة. وبعد تمضية أعوام قليلة في البلد المتبنى يصبح في إمكان صغار السن هؤلاء استئناف أداء واجباتهم في إعالة عائلاتهم المسنة والمحرومة في الوطن. ومن جهة أخرى، وفي ظل التشابك بين ثقافتين ونقص التماسك الاجتماعي، فإن أبناء الجيل الثاني من المهاجرين الفلسطينيين يحاولون جاهداً التوفيق بين قيم الآباء والأمهات الموروثة وبين قيم الثقافة الجديدة السائدة، وعليهم العمل بصورة ثابتة ومطردة لإعادة تعريف وبناء إدراكهم الشخصي لهويتهم في سياق عملية متواصلة من محاولات الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة. وتعتبر هذه النقطة بالذات الحلقة الأضعف في تجربة الشتات الفلسطيني. ويعود سبب ذلك إلى غياب الروابط الفعالة والمؤثرة بينهم وبين وطنهم الأم، المحظور عليهم في الغالب الأعم السفر أو العودة إليه. وهذه العوامل، مقترنة بغياب مؤسسات مجتمعية في بلادهم الجديدة المتبناة تسهل عملية اندماجهم، تبقى الأسباب الرئيسية للمحنة التي يعيشونها.

وفي أغلب الاحتمالات تتعرض النساء المهاجرات الملتحقات بأزواجهن في البلد الجديد للمعاناة كما لاحظت الباحثتان كدور وفودا (Kadour & Foda) في

مداخلتهما المشتركة في ورشة أكسفورد عن النساء الفلسطينيات في ألمانيا. وكانت الباحثتان أشارتا إلى مصادر الضغط التراكمي الذي تواجهه النساء نتيجة العزلة التي يعشنها في ثقافة جديدة غريبة، وأيضاً بسبب عدم قدرتهن على الانسجام مع قيمها بنجاح. وقد لاحظت كل من الباحثتين أن النشاط السياسي في فترة السبعينات من القرن الماضي قد مكن النسوة المهاجرات من التغلب على حس العزلة، لكن تراجع تلك الأنشطة، وتنامي ظاهرة البعد/الابتعاد (Remoteness)، في العقد الأخير من القرن العشرين، أعاداهن إلى دائرة البيت، حيث العزلة والتوحد والعطالة وعدم القدرة على التواصل بفعالية مع أطفالهن، ونمياً عندهن الرغبة في ملجأ خيالي أو متخيّل، والعودة الحنينية إلى ذكريات ماض يتعذر استعادته، وإلى قيم اجتماعية في بيئة أو وطن أكثر ألفة وحميمية.

خلاصة

تعدّ الهجرة الفلسطينية إلى أوروبا ظاهرة حديثة. ومن الممكن أن يستمر وصول موجات الهجرة تلك إلى أوروبا نتيجة تواصل الفشل في حل القضية الفلسطينية وتصاعد وتيرة العنف في المناطق المحتلة، من جهة، وبسبب القيود المتزايدة على حرية حركة الفلسطينيين وفرص عملهم وحقوقهم الاجتماعية - الاقتصادية في الدول العربية المضيفة، من جهة أخرى.

إن مجتمعات الهجرة الفلسطينية متنوعة، وخصائصها المشتركة غير محددة ولا متناغمة كلياً، لكنها حركية وتستجيب للظروف، وغالباً ما توجد في عملية تكوين وإعادة تكوين مستمرة. وهذه المجتمعات غير متجانسة، لكنها متميزة داخلياً وفق عدة متغيرات، مثل: العمر والتجربة ونوع الجنس والتعليم والوضع الاقتصادي والاجتماعي، ووفق مجموعة من المتغيرات الأخرى. وأظهر أفراد المجموعات الأولى من المهاجرين الفلسطينيين الأكثر رسوخاً والأطول تأسيساً رغبة أقوى في الاندماج وفي القيام بدور أكثر حيوية في الحياة العامة للمجتمع الجديد الذي وجدوا أنفسهم فيه، مع محاولات الاحتفاظ بصلات وروابط قوية بجذورهم. لكن لا يزال أمام أفراد المجموعات الوافدة حديثاً من المهاجرين، والمكونة أساساً من طالبي اللجوء، التأقلم والتغلب على التحديات الهائلة وصراعات الهوية الأكثر حدة، التي تقترب من أن تكون خطرة وحاسمة أحياناً. إن علامات خيبات الأمل والتشوش والارتباك، نتيجة التغيرات العصبية والهائلة التي عليهم القيام بها واختبارها، تبدو واضحة بشكل مؤلم على أفراد تلك المجموعات.

وإلى أن تصبح الدولة الفلسطينية، كاملة السيادة والقابلة للحياة، حقيقة واقعة، لن تحظى مجتمعات الشتات الفلسطيني بأي نوع من الروابط المادية الفعلية بوطنها

الأم، وإنما بروابط افتراضية أو تخيلية على الأغلب. وفي هذا السياق، أجاب شاب فلسطيني عندما سئل أين يجد وطنه، بمثل عربي معروف يقول: "مطرح ما بترزق إلرزق" - أي التصق بالمكان الذي ترزق فيه. والوطن بالنسبة إلى هذا الشاب محدد بشكل جماعي: فهو لبنان حيث تعيش عائلته، وحيث ترعرع. وهو أيضاً إنكلترا، حيث يعمل ويجد ملجأً. لكن فلسطين تبقى حية في داخله، وفي وجدان جيله من الفلسطينيين في المنافي. وهذه الفكرة عن ثنائية الوطن/الشتات عبرت عنها بشكل مناسب وذكي الكاتبة الأميركية الشابة من أصل فلسطيني، سهير حماد (Hammad 1996)، إذ قالت: "الوطن في صميم أعماقي أحمله معي أينما حلت بما فيه من بشر ومن أشياء هي جزء من كينونتي." ■

المراجع

بالعربية:

- حنفي، ساري (2001). "هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز". رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات المقدسية.
- عدوي، جمال (1993). "الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945". الناصرة: المطبعة الشعبية، بيت الصداقة.
- قطران، يوجين (2000). لندن، مقابلة في 8 أيار/مايو 2000.
- يزبك، محمود (1988). "الهجرة العربية إلى حيفا 1933 - 1948". الناصرة: دار القيس.

بالأجنبية:

- Cohen, Robin (1997). *Global Diaspora*. London: University College Press.
- Conner, Walker (1986). "The Impact of Homelands upon the Diaspora", in *Modern Diasporas in International Politics*. edited by Gabriel Sheffer. London & Sydney: Croom Helm.
- FAFO (2000). "Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps in Lebanon." Final Report draft distributed in a press conference, Beirut, April 2000.
- Hammad, Suheir (1996). *Born Palestinian, Born Black*. New York & London: Harlem River Press.
- Harik, Iliya (1986). *The Palestinians in the Diaspora*, in *Modern Diasporas...*, op. cit.
- Harris, Nigel (2002). *Thinking the Unthinkable: The Immigration Myth Exposed*. London and New York: I.B. Tauris Publishers.
- Kodmani, Basma (1997). *La diaspora palestinienne*. Paris: RUF.
- Safran, William (1991). "Diasporas in Modern Societies: Myths of Homeland and Return," in *Diaspora*. A special issue of the *Journal of Transnational Studies*, vol. 1, no. 1 (Spring 1991). Oxford: Oxford University Press.
- Schulz, Helena Lindholm (2003). *Palestinian Diaspora: Politics of Homeland and Formation of Identities*, forthcoming, Routledge in cooperation with

University of Washington Press.

- Shiblak, Abbas (1996). "Residency Status and Civil Rights of Palestinian Refugees in Arab Countries," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxv, no. 3 (Spring 1996).
- — (2002). "Statelessness in the Arab World." Paper presented to the IRAP Conference, Johannesburg.
- Takkenberg, Lex (1998). *The Status of Palestinian Refugees in International Law*. New York: Oxford University Press.
- Turton, David & Julia Gonzalez, eds. (1999). *Cultural Identities and Ethnic Minorities in Europe*. University of Deusto Bilbao.
- UNDP (2002). "Arab Human Development Report 2002; Creating Opportunities for Future Generations." New York: UN.
- UNHCR (2002). "Note on the Application of Article 1D of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees to Palestinian Refugees," October 2002.
- Van Hear, Nicholas (1998). *New Diasporas: The Mass Exodus, Dispersal, and Regrouping of Migrant Communities*. London: University College London Press; Seattle: University of Washington Press.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>